



Distr.  
GENERAL

A/36/80  
26 January 1981  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ موجهة إلى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة  
لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم ، رفق هذا ، البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان  
الديمقراطية بتاريخ ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ وبأن أرجو منكم العمل على تعميم النص العرفق  
وهذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند المعنون " استعراض تنفيذ  
الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " .

( التوقيع ) م. فريد ظريف  
القائم بالأعمال

المرفق

البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية  
افغانستان الديمقراطية

( ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ )

تود وزارة خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية أن تدلي بالبيان التالي بخصوص اجتماع القمة للمؤتمر الاسلامي الذي سيعقد في مكة في نهاية كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

ان اجتماع القمة القادم للمؤتمر الاسلامي ، الذي يعقد في هذه الفترة البالغة الحساسية والتوتر من تاريخ العالم الاسلامي والشرق الاوسط ، يجيء في وقت تتابع فيه الامبريالية بنشاطها ، ولا سيما امبريالية الولايات المتحدة والصهيونية ، المخططات التي تشكل تهديدا لسلم المنطقة والعالم كافة .

وتمتد حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية أن من الأفضل للبلدان الاسلامية جميعا ان توجه اهتمامها الى كيفية حل القضايا الهامة والملحة الناشئة عن العدوان الاسرائيلي واحتلال الاراضي العربية والمناورات المنفصلة من جانب اسرائيل ومصر والولايات المتحدة .

وينبغي للبلدان الاسلامية ان تندد بالعدوان المسلح الذي تشنه امبريالية الولايات المتحدة وغيره من أشكال الضغط التي تمارس ضد الشعوب العربية الشقيقة ، وأن تطالب بالسحب الفوري للقوات العسكرية والبحرية التابعة للولايات المتحدة من منطقة الخليج وازالة القواعد الامريكية الموجودة في المنطقة ، وينبغي لها بالمثل ان تدعو الى منع توسيع التخلخل العسكري الاجنبي في الشرق الاوسط والادنى . كذلك فان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة خاصة به ، وتمتع القدس بالحريية يعدان قضية من أشد القضايا الحاحا

وينبغي لاجتماع القمة للمؤتمر الاسلامي ، عند معالجة النزاع المأساوي بين العراق وايران ، أن يجد حلا سلميا لهذه المشكلة . وينبغي ، في التحليل النهائي ، ان يكون تعزيز وتوحيد جميع قوى البلدان الاسلامية الشقيقة هو النتيجة الرئيسية للمؤتمر .

ويبدو أن دوائر رجعية معينة تميل الى ادراج ما يسمى بمسألة افغانستان مرة أخرى في جدول أعمال اجتماع القمة للمؤتمر الاسلامي .

وواضح ان هذه المناورة لم يكن لها أبدا أي بعد يعود بالفائدة على البلدان الاسلامية ، بل هي لن تساعد الا على زيادة تفاقم الحالة حول افغانستان ، وستكون وسيلة لتفذية أجندة الدعاية ضد افغانستان والاتحاد السوفياتي .

والحقيقة هي ان الحالة في افغانستان هي برمتها مسألة داخلية تخص بلدنا ولن تهدد أبدا السلم والأمن في المنطقة والعالم ككل .

ولا يوجد أى نزاع بين افغانستان وباكستان وافغانستان وايران ، فليس لجمهورية افغانستان الديمقراطية أى مطلب اقليمي فيما يتعلق بهذين البلدين .

وبطبيعة الحال فان من الصحيح أن هناك مشاكل أوجدتها عصابات مناهضة للثورة تمويلها وتسليحها امبريالية الولايات المتحدة وأصحاب نزعة الهيمنة في بكين ، وهي تتخذ مأوى لها أراضي بعض البلدان المجاورة ، ولاسيما باكستان ، التي تنطلق منها لارتكاب الاعمال العدوانية وأشكال التدخل الاخرى في الشؤون الداخلية لافغانستان .

وقد اقترحت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية على حكومتي باكستان وايران حل هذه المشاكل عن طريق المفاوضات الشائبة . وقد ورد برنامج التسوية السياسية للحالة حول افغانستان واستعادة العلاقات مع باكستان وايران ضمن الاعلان الشامل الصادر عن حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من أن السلم والأمن في المنطقة والعالم لا يتعرضان لأى تهديد مبعثه التطورات الداخلية في افغانستان ، فان افغانستان تعرضت للأعمال العدوانية وغيرها من أشكال التدخل من الخارج . وهذا هو السبب الذي دعيت من أجله القوات السوفياتية - في عدد محدود - لمساعدة شعب افغانستان وجيشها الشجاع من أجل صد العدوان القادم من الخارج .

ان البلاغ المشترك الذي اصدرته افغانستان والاتحاد السوفياتي في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، في اثناء الرحلة الرسمية التي قام بها وفد الحزب والحكومة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يعلن انه فيما يتعلق بالقوة العسكرية المحدودة للاتحاد السوفياتي المتمركزة في أراضي جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهي القوة التي ارسلت بناء على طلب حكومة افغانستان وفقا للمعاهدة الافغانية السوفياتية لعام ١٩٢٨ ولميثاق الأمم المتحدة ، فان تاريخ سحب هذه القوة سيحدد في اطار حل سياسي وليس قبل الانهاء الكامل للعدوان على جمهورية افغانستان الديمقراطية والحصول على ما يتصل بذلك من ضمانات تقضي بعدم حدوث النشاط التخريبي من الخارج ضد شعب وحكومة افغانستان .

ان التغييرات الايجابية التي تم تحقيقها بعد المرحلة الجديدة من الثورة الساورية (Saur) تحظى الآن بتفهم وتأييد متزايدين من جانب الجماهير الفقيرة من الكادحين في البلد ، وهذا مؤشر يدل على التمدد المتزايد لسلطة الشعب وللتنمية الاقتصادية والاصلاح الزراعي وسيادة القانون والنظام وتحقيق الاستقرار التام للحالة في البلد .

أما الحدث الهام الآخر فهو مؤتمر القوى القومية والوطنية الذي عقد مؤخرا في كابول لتمهيد الطريق أمام انشاء جبهة قومية وطنية عريضة ، وهي الجبهة التي ستوحد قوى جميع طبقات المجتمع الافغاني وشرائحه ومجموعاته .

ولذلك فمن الواضح ، اذا وضعت جميع هذه الحقائق في الاعتبار ، أن محاولة فرض ما يسمى بالقضايا الافغانية على دائرة النقاش في اجتماع القمة للمؤتمر الاسلامي لا تهدف الا الى الهاء هذا الاجتماع عن القضايا المعقدة والملحة للبلدان الاسلامية .

وينبغي لهذه البلدان أن توجه اهتمامها الى منع محاولات التواطؤ هذه وأن تسعى الى عدم تكرير هذا المؤتمر لمناقشة قضايا من شأنها ان تقوض وحدة العالم الاسلامي ، فانتصارها في هذه الحالة سيتحقق ضد أعدائها .

ولكن ينبغي الاشارة ، فيما يتعلق بالقرار المتصل بتعليق عضوية جمهورية افغانستان الديمقراطية في منظمة المؤتمر الاسلامي ، الى أن هذا القرار جائر تماما وليس له أى أساس منطقي .

ولذلك فان وزارة خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية تؤكد رسميا أن أى قرار أو مقرر يتخذ في غياب وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية سيكون عديم الصحة القانونية ولن تكون افغانستان ملزمة به .